

Distr.: General
8 May 2024
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لاتخاذ قرار

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية لعام 2024

14-11 حزيران/يونيو 2024

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت*

ردّ الإدارة على تقرير التقييم

تقييم استثمارات اليونيسف في تنمية القدرات المؤسسية من أجل إحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي

موجز

في عام 2023، أجرى مكتب التقييم التابع لليونيسف بالتعاون مع الفريق المعني بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي التابع لفريق البرامج لليونيسف تقييماً مؤسسياً يتيح فهم سُبل مساهمة الاستثمارات التي اضطلعت بها مؤسسة بيل ومليندا غيتس واليونيسف خلال الفترة بين عامي 2017 و2022، متى كان ذلك ممكناً، في تعزيز القدرات والتكامل على المستوى المؤسسي في ما يتعلق بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي على الأصعدة العالمية والإقليمية والقُطرية، وإلى أي مدى ساهم تعزيز القدرات في تمكين اليونيسف من إعداد برامج معنية بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي ذات جودة أعلى. وحدّد التقييم ثمان توصيات يجب أن تأخذها اليونيسف بعين الاعتبار.

يقدم ردّ الإدارة موجزاً للإجراءات المتفق عليها عبر الشُعب والمكاتب على الأصعدة العالمية والإقليمية والقُطرية.

يتضمّن القسم الخامس عناصر مشروع مُقرّر لينظر فيها المجلس التنفيذي.

E/ICEF/2024/10. *

ملاحظة: أعدت هذه الوثيقة بكاملها من قبل اليونيسف.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080524 24-08139(A)



أولاً- استعراض عام

1. يعرض تقييم استثمارات اليونيسف في تنمية القدرات المؤسسية من أجل إحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي تحليلاً مرتكزاً على الأدلة حول فاعلية الاستثمارات التحفيزية المشتركة التي اضطلعت بها مؤسسة بيل ومليندا غيتس واليونيسف خلال الفترة بين 2017 و2022. وتمتدّ هذه الاستثمارات عبر اثنتين من دورات الخطة الاستراتيجية، وخُصّ التقييم إلى أنّ هذه الاستثمارات كانت حاسمةً في تطوير القدرات المؤسسية المعنية بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي. وإجمالاً، أشار التقييم إلى إحراز تقدم كبير بوجه عام، وعرض تأملات نقدية حول عدم اتساق الاستثمارات الإضافية المطلوبة لمواصلة هذا التقدم.

2. على وجه الخصوص، انتهى التقييم إلى أن هذه الاستثمارات ساعدت في تهيئة تحقيق مزيد من الاتساق في الملاك الوظيفي لليونيسف على الصعيد الإقليمي في خمس من أصل سبع مناطق، كما ساهمت في تعزيز الدعم الخارجي ودعم تطوير الموارد العالمية الرئيسية، وجميعها حاسمة في تعزيز تطبيق التغيير الاجتماعي والسلوكي بقدر أكبر عبر جميع مجالات الأهداف بالخطة الاستراتيجية. وأتاح ذلك فرصاً للاستعانة بثُجج جديدة تستند إلى العلوم الاجتماعية والسلوكية من أجل إعداد برامج معنية بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي ذات جودة عالية عبر مختلف القطاعات والمناطق والسياقات الوطنية.

3. تضمنّ تقرير التقييم تحليلاً للقدرات والبرامج المعنية بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي على مختلف الأصعدة التنظيمية العالمية والإقليمية والقُطرية وعرض استنتاجات حول الإنجازات التي حققتها الجهود المبذولة في تنمية القدرات المؤسسية من أجل إحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي خلال فترة التحليل.

4. وأخذت أساليب التقييم ومصادره في الاعتبار: (1) إجراء استعراض للوثائق، بما في ذلك المنافع العامة العالمية الأساسية، والتوجيهات التنظيمية؛ و(2) إجراء استعراض لبيانات رصد البرامج وتقييمها، وإعداد التقارير المؤسسية، والإنفاق المالي، فضلاً عن البيانات المتعلقة بالموارد البشرية؛ (3) عقد 75 مقابلة متعمقة وإجراء دراسة استقصائية إلكترونية (بمشاركة 605 مستجيباً) شملت مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة داخلياً وخارجياً، من المعنيين أو غير المعنيين بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي على حدٍ سواء (بما في ذلك الإدارة)، على الأصعدة العالمية والإقليمية والقُطرية؛ و(4) إجراء ثمان دراسات حالة (أرمينيا ومصر وغواتيمالا والهند والعراق والنيجر وجزر المحيط الهادئ والصومال) لاستعراض التغييرات المؤسسية على الصعيد القُطري. واستخدم التقييم نهجاً متنوع الأساليب واستعان بتثليث النتائج بالاعتماد على جميع المصادر.

ثانياً- التحليل والنتائج

أ. مقدّمة

5. اعترف تقرير التقييم بالدور الهام الذي تؤديه وظيفة التغيير الاجتماعي والسلوكي داخل اليونيسف في تعزيز تحقيق النتائج والنواتج من أجل الأطفال عبر جميع مجالات البرامج والالتزامات

التنظيمية وتطور التغيير الاجتماعي والسلوكي خلال الفترة بين 2017 و2022، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التغيير الاجتماعي والسلوكي في إطار الخطة الاستراتيجية الحالية لليونسيف 2022 - 2025، يتوخى "تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية والتصدي للحواجز الهيكلية التي تضع عقبات تحوّل دون اتّباع الأشخاص للممارسات الإيجابية وتعرقل مسيرة المجتمعات نحو أن تصبح أكثر إنصافاً واتساقاً وسلاماً". وانصبّ اهتمام تطور مفهوم التغيير الاجتماعي والسلوكي خلال النصف الثاني من فترة التحليل على التحول المؤسسي من نهج الاتصال من أجل التنمية إلى نهج إعداد برامج معنية بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي، ما ساهم في استجلاب وجهات نظر ورؤى بطريقة أكثر سلاسة من العديد من التخصصات شملت علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الإنسان (الأنثروبولوجي) والاقتصاد والاتصالات والعلوم السلوكية وذلك للاسترشاد بها في برامج اليونسيف. واستهدف التحول من نهج الاتصال من أجل التنمية إلى نهج التغيير الاجتماعي والسلوكي أيضاً الجمع بين العلوم الاجتماعية والسلوكية والرؤى وعمليات المشاركة ذات المغزى من قبل المجتمعات المحلية بُغية تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية التي ينتمون إليها من توسيع نطاق سيطرتهم على القرارات التي يتخذونها.

6. ضمن هذا الإطار، استكشف التقييم مدى مساهمة الاستثمارات المذكورة آنفاً في إدخال تحسينات على برامج اليونسيف في أربعة مجالات رئيسية: القدرات المؤسسية المعنية بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي؛ وجودة برامج التغيير الاجتماعي والسلوكي؛ وتطوير المنافع العامة العالمية والاستفادة منها؛ واستعداد اليونسيف لاستخدام التغيير الاجتماعي والسلوكي كاستراتيجية تغيير من أجل دعم الإنجازات المتوخاة في الخطة الاستراتيجية.

ب. النتائج الرئيسية

القدرات المؤسسية المعنية بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي

7. أبرز تقرير التقييم أن القدرات المؤسسية تحسّنت تحسناً كبيراً داخلياً وخارجياً، بالتعاون مع الشركاء العالميين والوطنيين على الصعيد القطري. بيد أن النتائج سلّطت الضوء على سُبل الاضطلاع بتلك الاستثمارات في خضمّ تحدياتٍ نُظمية كبيرة متفاوتة على الصعيد القطري، ما أفضى إلى أوجه تفاوت في تنفيذ الاستراتيجيات والموارد عبر القطاعات والمناطق. وتُعزى هذه التناقضات في الأغلب إلى الاختلافات في مستوى التزام القيادة بالتغيير الاجتماعي والسلوكي وفي الحوكمة والتنسيق. وعلى الرغم ممّا أُحرز من تقدم في قدرات الموظفين والشركاء المعنيين بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي، إلا أنّ هؤلاء الأفراد غالباً ما يفتقرون إلى القدرة على التأثير في عمليات صنع القرار، ما يعوق قدرتهم على الدعوة إلى إعداد برامج معنية بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي ذات جودة أعلى في مختلف القطاعات.

جودة البرامج المعنية بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي

8. سلّط التقارير الضوء على بعض التحسينات التي أُدخِلت على جودة البرامج والتي تحققت من خلال التركيز على وضع معايير موحدة وتطبيق التوجيهات والمبادرات المتعلقة بإعداد البرامج. وتم عزو التحسينات التي أُدخِلت على جودة إعداد البرامج إلى زيادة الدعم التقني المقدم للمكاتب القطرية، والعمليات التشاركية المتعلقة بتوجيهات ومعايير البرامج العالمية المعنية بإحداث التغيير الاجتماعي

والسلوكي، وزيادة التركيز على إعداد البرامج المعنية بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي ذات الجودة.

9. إلا أنّ النتائج أشارت أيضاً إلى أنه يمكن تعزيز كل عنصر من عناصر جودة إعداد البرامج من خلال تحديد موضع التغيير الاجتماعي والسلوكي وتوفير التمويل له على نحو أكثر إنصافاً عبر القطاعات والبرامج، ما من شأنه أن يفضي إلى إعداد برامج تشاركية مستدامة تحظى بقيادة المجتمع المحلي وتتسم بارتكازها على الأدلة، بدلاً من الإفراط في الاعتماد على الجهود القصيرة الأجل الخاصة بكل مشروع والقائمة على الاتصال.

تطوير المنافع العامة العالمية والاستفادة منها

10. استطلع التقييم تطوير المنافع العامة العالمية واستيعابها، والتي يُراد منها إحراز مزيد من التقدم على صعيد وضع المعايير والتوجيهات التقنية التي من شأنها المساهمة في تحسين ومشاركة فهم التغيير الاجتماعي والسلوكي والمشاركة المجتمعية ذات الجودة في منظمة اليونسيف برمتها، هذا فضلاً عن إثراء تعزيز القدرات. وتمثلت المنافع العامة العالمية الأكثر استخداماً في المعايير الدنيا للجودة ومؤشرات المشاركة المجتمعية وتوجيهات البرامج المعنية بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي وموارد التغيير الاجتماعي والسلوكي في ما يتعلق بالبرمجة الإنسانية، واستُخدم كل منها بشكل ملحوظ من قِبَل الأفرقة الداخلية لليونسيف (بقدر أكبر من قِبَل الموظفين المعنيين بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي مقارنةً بالموظفين المعنيين بالبرامج وموظفي القطاعات الأخرى) وكذلك من قِبَل أصحاب المصلحة الخارجيين.

11. أشار تطوير المنافع العامة العالمية واستخدامها كذلك إلى الحاجة إلى الاستثمار في زيادة تطبيق المنافع العامة العالمية وقابلية استخدامها والعمل مع المنفذين على الصعيد القطري بشأن تحديد السياق والترجمة عبر السياقات القطرية.

الاستعداد المؤسسي لاستخدام التغيير الاجتماعي والسلوكي كاستراتيجية تغيير

12. كعنصر نهائي من عناصر هذا التقييم، تم تقييم استعداد اليونسيف لاستخدام التغيير الاجتماعي والسلوكي كاستراتيجية تغيير لتحقيق نتائج إيجابية للأطفال. واستُخدم مقياس من أربع درجات (غير كافٍ أو جديد أو كافٍ أو قوي) لتقييم الاستعداد على مستوى خمسة مكونات: (أ) الاستعداد التشغيلي؛ من جديد إلى كافٍ؛ و(ب) الاستعداد التقني؛ كافٍ؛ و(ج) تحديد الموضع والقيادة؛ كافٍ؛ (د) الحوكمة والمساءلة؛ جديد؛ و(هـ) الشراكات؛ ناشئ.

ثالثاً- التوصيات

13. إجمالاً، توافق اليونسيف على التوصيات المقترحة في التقييم وترحب بمجموعة التوصيات الرامية إلى زيادة إضفاء الصفة المؤسسية على وظيفة التغيير الاجتماعي والسلوكي داخل اليونسيف. ويستثنى من ذلك الإجراءات الموصى بها المحددة الموضحة أدناه (الإجراءات الموصى بها 2-3 و3-5 و5-2) التي تعتبرها اليونسيف إما خارج نطاق التقييم الحالي أو التي يفترق الإجراء المقترح بشأنها إلى أدلة كافية على فاعليتها لتحقيق الهدف المقترح.

14. بالاستفادة من الخطة الموضحة بالتفصيل أدناه، تتوخى اليونيسف معالجة المسائل والتحديات التي حدّدها التقييم من خلال استراتيجية شاملة متعددة السنوات لإضفاء الصفة المؤسسية على التغيير الاجتماعي والسلوكي وتنمية قدراته وقيادته، تُعدّ بالاشتراك مع فريق البرامج ومكتب المديرية التنفيذية ومكاتب اليونيسف الإقليمية، بُغية تحقيق الاتساق الاستراتيجي على صعيد مجموعة من الإجراءات وإدماج جميع جوانب ردّ الإدارة على هذا التقييم.

15. سيتناول هذا الإجراء الشامل جميع الإجراءات المتعلقة برّد الإدارة وسيتمحور ما يلي:

أ. تهيئة الظروف الملائمة لعمليات الرقابة التي تضطلع بها الإدارة العليا بشأن الجهد المبذول على سنوات متعددة والرامي إلى تعزيز إعداد البرامج المعنية بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي باعتبارها إحدى مجالات الميزة النسبية لليونيسف، وذلك على مستوى إعداد البرامج الإنمائية وبرامج الطوارئ على حد سواء؛

ب. تضمين عناصر إضافية خارجية تمكّن اليونيسف من الاضطلاع بأداء دور قيادي بشكل متزايد في جماعة الممارسين؛

ج. وضع مخطط يكون محور التركيز الرئيسي للفريق التقني العالمي لليونيسف المعني بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي خلال السنوات القليلة القادمة

رابعاً- توصيات التقييم الرئيسية والإجراءات المحددة الواردة في رد إدارة اليونيسف

الوثائق المساندة	الإجراءات المتخذة ومرحلة التنفيذ: رهن البدء؛ قيد التنفيذ؛ مكتملة؛ مُلغاة	تاريخ الإكمال المتوقع	الأقسام المسؤولة	الإجراء
<p>توصية التقييم 1 (تعزيز جمع التبرعات): البحث عن سُبل التمويل من المانحين والدعوة إليه وإيلاءه الأولوية. ويضطلع هذا التمويل بالعوامل النُظمية والاجتماعية والسلوكية الدافعة إلى تحقيق نتائج من أجل الأطفال عبر سلسلة إعداد البرامج الإنمائية والإنسانية.</p> <p>إجراءات محددة موصى بها:</p> <p>1. ينبغي للإدارة العليا لليونيسف وشعبة الشراكات العامة وشعبة جمع التبرعات من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه إلى جانب الفريق التقني العالمي المعني بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي والتابعين لليونيسف، أن يشاركوا في تنظيم اجتماعات رفيعة المستوى لتعريف الجهات المانحة والجهات المشاركة التي تجمع الأموال نيابة عن برامج اليونيسف لتمويل النموذج البرنامجي الجديد للتغيير الاجتماعي والسلوكي، والأدلة العلمية الاجتماعية والسلوكية القائمة التي تركز هذه التُّهج الجديدة إليها، والوقت والجهد اللازمين لتحقيق التأثير.</p> <p>2. ينبغي لليونيسف الدعوة إلى استراتيجية جديدة لتمويل التغيير الاجتماعي والسلوكي مع المؤسسات المانحة الرئيسية، بما في ذلك الجهات المانحة العامة وكذلك المنظمات الخيرية وغيرها من الجهات التي اضطلعت باستثمارات سابقة تتعلق بالتغيير الاجتماعي والسلوكي. ويُوصى بأن تركز هذه الاستراتيجية على تحديد موضع تُهج التغيير الاجتماعي والسلوكي الرامية إلى تعزيز النُظم والتأهب والاستجابة في حالات الطوارئ، وضمان تخطيطها بشكل خاص تُهج الاتصالات، وكذلك توضيح الاحتياجات من الموارد الرئيسية.</p> <p>3. عبر السياقات الإنسانية والإنمائية، ينبغي لليونيسف إضفاء الصفة المؤسسية على الموارد المخصصة للتغيير الاجتماعي والسلوكي التي تتماشى مع نظريات التغيير الواضحة التي تتضمن مساهمات ونتائج متعلقة بالتغيير الاجتماعي والسلوكي. وسيطلب ذلك التواصل مع أفرقة الشراكات من أجل وضع معايير مرجعية متصلة بتمويل التغيير الاجتماعي والسلوكي ضمن الأموال التي يتم جمعها من المؤسسات عبر جميع المجالات ذات الأولوية المواضيعية. وينبغي أيضاً تنفيذ هذه المعايير المرجعية في النداءات المتعلقة بالتمويل المواضيعي الإنساني العالمي والعمل الإنساني من أجل الأطفال.</p> <p>4. ينبغي لليونيسف أن تستكشف إمكانية وضع نهج لرصد الأموال المخصصة للتغيير الاجتماعي والسلوكي بشروط ميسرة ضمن الصناديق المواضيعية المجمعة (التي يتم توزيعها مباشرة على المكاتب القطرية) وتحديد تُهج ونتائج واضحة يمكن تحقيقها من خلال توفير الموارد المناسبة.</p> <p>رد الإدارة: موافقة. كما هو مبين في التقرير، لا يزال تمويل المانحين المخصص للتغيير الاجتماعي والسلوكي يُبني على فهم محدود للتغيير الاجتماعي والسلوكي، مع إيلاء الأولوية في المقام الأول لحمالات إذكاء الوعي والتعليم والاتصالات. وكما أقر التقييم، فإن التمويل المخصص للتغيير الاجتماعي والسلوكي قصير الأجل،</p>				

الإجراء	الأقسام المسؤولة	تاريخ الإكمال المتوقع	الإجراءات المتخذة ومرحلة التنفيذ: رهن البدء؛ قيد التنفيذ؛ مكتملة؛ مُلغاة	الوثائق المساندة
ومرتبط بمشاريع، وينصب تركيزه على نتيجة واحدة أو ناتج واحد، بدلاً من معالجة العوامل النُظمية والأساسية للتغيير وتتبع المساهمات في التغيير على مستوى النواتج.				
<p>إعداد عروض قيمة التغيير الاجتماعي والسلوكي على الصعيد القطاعي وأدوات الاستثمار ووضع خطة للجهات المانحة المعنية لإثراء استراتيجية تمويل للفترة 2025-2030 تركز على نشر دور التغيير الاجتماعي والسلوكي في تحقيق نتائج اليونيسف</p> <p>تمت مواثمة عروض القيمة وأدوات الاستثمار مع الأولويات البرنامجية الحالية والناشئة لليونيسف، هذا فضلاً عن تعميمها في نماذج المقترحات ومجموعات الأدوات التي تستخدمها شعبة الشراكات العامة وشعبة جمع التبرعات من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه واللجان الوطنية لليونيسف</p>	<p>فريق البرامج (التغيير الاجتماعي والسلوكي والقطاعات)؛ والفريق التقني العالمي المعني بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي؛ ودعم شعبة الشراكات العامة وشعبة جمع التبرعات من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه</p>	<p>بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2024 (سيتم التعميم على أساس مستمر)</p>	<p>رهن البدء</p>	
<p>توصية التقييم 2 (تعزيز الاستثمارات المالية): وضع معايير وتوجيهات لتوزيع التمويل المخصص لإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي بشكل منهجي عبر جميع المجالات والسياقات البرنامجية بحيث يُجسّد التمويل المساهمة المطلوبة للتغيير الاجتماعي والسلوكي في النتائج الأساسية</p> <p>إجراءات محددة موصى بها:</p> <p>1. ينبغي لفريق البرامج ومكتب عمليات الطوارئ وشعبة البيانات والتحليل والتخطيط والرصد التابعين لليونيسف بإدماج معايير تمويل مرجعية محددة في ما يتعلق بإعداد البرامج المعنية بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي، وفي ما يخص قدرات الرصد والتقييم المتخصصة في بروتوكولات الميزانية. ويوصى بتطوير هذه المعايير المرجعية وفقاً لحجم البرنامج القطري، واحتياجات البرامج، وإدماج الموارد البشرية بالإضافة إلى احتياجات الشراكات الرئيسية في تلك المعايير، وفقاً لنماذج التمويل الموصى بها الحالية.</p>				

الإجراء	الأقسام المسؤولة	تاريخ الإكمال المتوقع	الإجراءات المتخذة ومرحلة التنفيذ: رهن البدء؛ قيد التنفيذ؛ مكتملة؛ مُلغاة	الوثائق المساندة
<p>2. ينبغي لشعبة البيانات والتحليل والتخطيط والرصد التابعة لليونسيف تضمين الأبعاد المختلفة للتغيير الاجتماعي والسلوكي والعوامل الدافعة ذات الصلة في المبادئ التوجيهية العالمية المقابلة. وينبغي دمج نموذج العوامل السلوكية والنموذج الاجتماعي البيئي في توجيهات تخطيط البرامج القطرية، ويلزم تضمين المخرجات المتعلقة بالتغيير الاجتماعي والسلوكي في أطر النتائج ضمن وثائق البرامج القطرية. وينبغي أن يعمل مستشارو التخطيط على الصعيد الإقليمي، جنباً إلى جنب مع المستشارين المعنيين بالتغيير الاجتماعي والسلوكي على الصعيد الإقليمي، على زيادة إدماج نتائج التغيير الاجتماعي والسلوكي والمؤشرات المقابلة في وثائق وعمليات تخطيط البرامج القطرية.</p> <p>3. على الصعيد القطري، ينبغي لممثلي اليونيسف ونوابهم أن يدرجوا بشكل أكثر منهجية تحليل التغيير الاجتماعي والسلوكي في توليف الأدلة وتحليلات الوضع المقابلة التي يُسترشد بها في تخطيط البرامج القطرية وعمليات التخطيط السنوي لتحديد التحديات والعوامل الاجتماعية والسلوكية المميزة بشكل أفضل في ما يتعلق بكل مجال من المجالات البرنامجية (وبالتالي جمع الأموال اللازمة لمعالجتها).</p> <p>ردّ الإدارة: موافقة. يخلص التقرير إلى أن إدراج التغيير الاجتماعي والسلوكي كاستراتيجية تغيير أساسية في الخطة الاستراتيجية لليونسيف للفترة 2022-2025 قد عزّز من موضعه داخل المنظمة. بيد أن التقييم أبرز أن القادة الفرديين على الصعيدين القطري والقطاعي ما زالوا يشكلون المحدد الأساسي لتحديد موضع التغيير الاجتماعي والسلوكي والتمويل المخصص له داخل كل مكتب ومجال برنامجي مع وجود اختلافات واسعة تبعاً للبلدان والقطاعات. وتم تحديد الإجراءات التالية لتعزيز المكاسب التي تحققت من خلال الاستثمارات ومعالجة هذه القيود.</p>				
<p>تطوير واعتماد مجموعة من الأدوات الرامية إلى تعزيز قابلية استشراف موارد التغيير الاجتماعي والسلوكي</p> <p>سيشمل ذلك وضع الحد الأدنى من المعايير العملية لتنفيذ استراتيجية التغيير، ووضع المبادئ التوجيهية الداخلية والخارجية لتكلفة التدخلات المتعلقة بالتغيير الاجتماعي والسلوكي، وتطوير معايير تمويل مرجعية خاصة بالسياق في ما يتعلق بالتغيير الاجتماعي والسلوكي في بروتوكولات وعمليات الميزنة الحكومية، وإنشاء بطاقة</p>	<p>فريق البرامج؛ الفريق التقني العالمي المعني بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي؛ شعبة جمع التبرعات من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه؛ مكتب برامج الطوارئ؛ شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري؛ شعبة البيانات والتحليل والتخطيط والرصد؛ المكاتب الإقليمية</p>	<p>الربع الرابع من عام 2024</p>	<p>رهن البدء</p>	

الإجراء	الأقسام المسؤولة	تاريخ الإكمال المتوقع	الإجراءات المتخذة ومرحلة التنفيذ: رهن البدء؛ قيد التنفيذ؛ مكتملة؛ مُلغاة	الوثائق المساندة
<p>للتغيير الاجتماعي والسلوكي من أجل تتبع النفقات التي تتجاوز رموز التدخلات العامة منها والخاصة.</p>				
<p>توصية التقييم 3 (تعزيز الدعم المقدم من القيادة وقدراتها في ما يتعلق بالتغيير الاجتماعي والسلوكي): ضمان تمثيل الموظفين في ما يتعلق بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي في عمليات وهياكل صنع القرار على نطاق المنظمة على الأصعدة العالمية والإقليمية والقُطرية، وكذلك كفالة أن يتحلّى جميع القادة المكلفين بتمثيل التغيير الاجتماعي والسلوكي في مثل هذه المحافل بالخبرة والفهم اللازمين للدعوة بشكل فعال إلى التغيير الاجتماعي والسلوكي واتخاذ قرارات مستنيرة.</p> <p>إجراءات محددة موصى بها:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. ينبغي لليونيسف إنشاء وظائف عليا معنية بالتغيير الاجتماعي والسلوكي تتناسب مع حجم البرنامج ودوره، على أن يشمل ذلك على الأقل وظيفة واحدة على الأقل مخصصة من مستوى المدير على الصعيد العالمي معنية بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي. 2. ينبغي لليونيسف أن تعيّن شخصاً واحداً على الأقل يتمتع بالكفاءات اللازمة في مجال التغيير الاجتماعي والسلوكي في فريق الإدارة العالمي وفي أفرقة الإدارة على الصعيدين الإقليمي والقُطري، وعليها أيضاً اتّباع الإجراءات والاستثمارات الرامية إلى تنمية القدرات المؤسسية لتعزيز موضع التغيير الاجتماعي والسلوكي والاستثمارات والبرامج الموجهة له مثل خطط الإدارة السنوية في أدوات الإدارة. 3. ينبغي لليونيسف إرساء مجموعة من الالتزامات الأساسية على المستوى المؤسسي المتعلقة بالنهوض بالقيادة العالمية لليونيسف في مجال إحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي والتي يتم تضمينها لاحقاً كموضوع قياسي في اجتماعات الإدارة العليا. بالإضافة إلى ذلك، يلزم رصد التقدم المُحرز في تنفيذ هذه الالتزامات بانتظام ورفع تقارير بها إلى الهيئات الإدارية بما في ذلك فريق الإدارة العالمي وأفرقة الإدارة على الصعيدين الإقليمي والقُطري. 4. ينبغي دمج مهارات التغيير الاجتماعي والسلوكي في توصيف الوظائف لجميع كبار موظفي ومديري البرامج، بما في ذلك الممثلين ونواب الممثلين ورؤساء البرامج، وذلك بُغية تعزيز فهم التغيير الاجتماعي والسلوكي وتيسير إضفاء الصفة المؤسسية على نُهج التغيير الاجتماعي والسلوكي في عموم المنظمة. 5. يجب أن تتضمن استعراضات الأداء الخاصة بالإدارة العليا قسماً محدداً لاستعراض قدرات كبار القادة والإجراءات المستكملة لدعم استخدام استراتيجيات التغيير الأساسية وإدماجها بما في ذلك التغيير الاجتماعي والسلوكي. 				

الإجراء	الأقسام المسؤولة	تاريخ الإكمال المتوقع	الإجراءات المتخذة ومرحلة التنفيذ: رهن البدء؛ قيد التنفيذ؛ مكتملة؛ مُلغاة	الوثائق المساندة
<p>6. ينبغي لشعبة الموارد البشرية التابعة لليونيسف والمركز العالمي للخدمات المشتركة، بدعم من فريق التغيير الاجتماعي والسلوكي، تنظيم تدريب للإدارة العليا يركز على تطبيق التغيير الاجتماعي والسلوكي لتحقيق النتائج من أجل الأطفال. ويجب تطوير أدوات إضافية لبناء القدرات توفر توجيهات عملية حول الكيفية التي يمكن بها نُهَج التغيير الاجتماعي والسلوكي تحقيق النتائج القطاعية ذات الأولوية.</p> <p>ردّ الإدارة: موافقة بشكلٍ جزئي. توافق اليونيسف على التوصيات باستثناء الإجراءات الموصى بهما 2-3 (حيث إنّ عضوية فريق الإدارة العالمي وأفرقة الإدارة الإقليمية لا تستند إلى التمثيل البرنامجي) و3-5 (حيث إنّ نطاق هذه التوصية يعتبر خارج نطاق التقييم). وفي ما يتعلق بالإجراءات الموصى بها لبناء القدرات في البند 3-6، سيضطلع الفريق المعني بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي بإعداد برنامج تدريبي بالتعاون مع شُعبة الموارد البشرية والمركز العالمي للخدمات المشتركة يُقدّم إلى قادة البرامج على جميع مستويات المنظمة.</p>				
<p>الاستفادة من الموارد البشرية وآليات الإدارة على الصعيدين الإقليمي والقطري لتعزيز جوانب الملكية والقيادة المتعلقة بالتغيير الاجتماعي والسلوكي</p> <p>سيتضمن ذلك تعيين مدير مواهب عالمي بما يتيح لنهج التغيير الاجتماعي والسلوكي دعم تطوير إطار لمهارات التغيير الاجتماعي والسلوكي موجّه للمديرين على الصعيد القطري ورؤساء البرامج؛ بما في ذلك الحد الأدنى من أدوار التغيير الاجتماعي والسلوكي في توصيف الوظائف القياسية؛ ويشمل ذلك تنظيم جلسة حول التغيير الاجتماعي والسلوكي في الدورة التوجيهية التي تعقد للممثلين الجدد؛ وإعداد برنامج تدريبي لقادة البرامج يركز على تطبيق التغيير الاجتماعي والسلوكي لتحقيق نتائج من أجل الأطفال وتسريع وتيرة التقدم المُحرز نحو أهداف التنمية المستدامة.</p>	<p>فريق البرامج/التغيير الاجتماعي والسلوكي؛ شعبة الموارد البشرية؛ مكتب المديرية التنفيذية؛ المكاتب الإقليمية</p>	<p>الربع الثاني من عام 2025</p>	<p>قيد التنفيذ</p>	

الإجراء	الأقسام المسؤولة	تاريخ الإكمال المتوقع	الإجراءات المتخذة ومرحلة التنفيذ: رهن البدء؛ قيد التنفيذ؛ مكتملة؛ مُلغاة	الوثائق المساندة
<p>توصية التقييم 4 (إدخال تحسينات في البرامج المرتكزة على الأدلة): توفير توجيهات قابلة للتنفيذ خاصة بالسياق لضمان تحقيق اتساق أكبر في آليات حوكمة التغيير الاجتماعي والسلوكي وتنسيقه وتوفير الموارد له.</p> <p>إجراءات محددة موصى بها:</p> <p>1. ينبغي للإدارة العليا لليونيسف استعراض التوجيهات العملية المتعلقة بالتغيير الاجتماعي والسلوكي التي أعدتها اليونيسف في الفترة 2021-2022 وإقرارها وتقديم توجيه لتعميم التوجيهات المعتمدة (التي تُحدّد السُّبُل التي ينبغي من خلالها إدارة إعداد البرامج المعنية بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي وتمويلها وإدماجها في برامج أخرى بناءً على عوامل سياقية محددة). وبُغْيَة جعل التوجيهات العملية المتعلقة بالتغيير الاجتماعي والسلوكي قابلة للتنفيذ بالنسبة إلى المكاتب القطرية، ينبغي للفريق التقني العالمي المعني بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي إعداد مصفوفة لاتخاذ قرار ذات صلة وسهلة الاستخدام.</p> <p>2. ينبغي لليونيسف أن تنظم دورة توجيهية مستهدفة لجميع الممثلين ونواب الممثلين بشأن إدماج التغيير الاجتماعي والسلوكي على الصعيد القطري بمجرد إقرار التوجيهات العملية المتعلقة بالتغيير الاجتماعي والسلوكي.</p> <p>3. ينبغي لليونيسف تنسيق التوجيهات العملية المعتمدة المتعلقة بالتغيير الاجتماعي والسلوكي في التوجيهات المؤسسية وعمليات التخطيط عبر جميع المستويات المؤسسية وإدماج المحتوى في التوجيهات بشأن تخطيط البرامج القطرية وموقع السياسات والإجراءات البرمجية والتدريب الجديد على الإدارة القائمة على الحقوق والنتائج.</p> <p>ردّ الإدارة: موافقة. على الرغم من أن اللامركزية تمثل نقطة قوة بالنسبة إلى اليونيسف ولن يكون من الملائم التوصية بنهج واحد يناسب الجميع، فإن اليونيسف ستواصل اتخاذ الإجراءات المشار إليها أدناه لمساعدة المديرين في تعزيز موائمة البرامج المعنية بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي وتهيئة قدرات تتماشى مع الاحتياجات والموارد المحلية وتعزيز إعداد البرامج المرتكزة على الأدلة. وفي ما يتعلق بالإجراء المقترح الموصى به في البند 4-3، تُجسّد توجيهات اليونيسف التي تم تطويرها مؤخراً بشأن تطوير تحليل الحالة الحاجة إلى تحليل السلوكيات والمواقف والممارسات التي تضر بالإعمال الكامل لحقوق الأطفال باعتبارها الأسباب الأساسية والجزئية. وتشجع الوثائق الحالية المتعلقة بمنهجية تخطيط البرامج القطرية على قيام البرامج القطرية بتحديد الاستراتيجيات التي تؤثر على التغيير النُظْمِي الذي يؤدي إلى تغييرات على مستوى النواتج، بما في ذلك التغيير الاجتماعي والسلوكي. وسيعرض موقع السياسات والإجراءات البرمجية كذلك كيفية استخدام هذه الاستراتيجيات المختلفة في البرامج القطرية.</p>				

الوثائق المساندة	الإجراءات المتخذة ومرحلة التنفيذ: رهن البدء؛ قيد التنفيذ؛ مكتملة؛ مُلغاة	تاريخ الإكمال المتوقع	الأقسام المسؤولة	الإجراء
	قيد التنفيذ	الربع الثاني من عام 2025	الفريق التقني العالمي المعني بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي، بما في ذلك المكاتب الإقليمية	<p>وضع سلسلة من خيارات النماذج العملية ونماذج تقديم الخدمات المتعلقة بالتغيير الاجتماعي والسلوكي على الصعيد المحلي</p> <p>ستستند الخيارات إلى نوعية السياقات من أجل توفير البدائل القابلة للتطبيق بالنسبة إلى المكاتب الإقليمية والقطرية وذلك لتكييف قدرات التغيير الاجتماعي والسلوكي مع البيئات العملية والاقتصادات السياسية المختلفة. وستعكس تلك الخيارات الاعتبارات المتعلقة بالقدرة على تحمل التكاليف، وستستعرض نماذج تقديم الخدمات الأقل تقليدية (مثل المراكز دون الإقليمية ذات القدرات المجتمعة عالية المستوى لدعم مجموعات من المكاتب الصغيرة أو أعمال السياسات للمستويات العليا في البلدان المرتفعة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا).</p>
	قيد التنفيذ	الربع الأول من عام 2025	فريق البرامج؛ الفريق التقني العالمي المعني بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي؛ شعبة البيانات والتحليل والتخطيط والرصد؛ المكاتب الإقليمية	<p>استعراض عمليات تطوير وتخطيط البرامج المؤسسية لضمان الاستفادة الكافية من التغيير الاجتماعي والسلوكي لتحقيق نتائج من أجل الأطفال</p> <p>سيتضمن ذلك تحديث المؤشرات الاستراتيجية المتعلقة بالتغيير الاجتماعي والسلوكي على الصعيد القطري قبل وضع الخطة الاستراتيجية القادمة، فضلاً عن الموافقة على التوجيهات العملية المتعلقة بالتغيير الاجتماعي</p>

الإجراءات	الأقسام المسؤولة	تاريخ الإكمال المتوقع	الإجراءات المتخذة ومرحلة التنفيذ: رهن البدء؛ قيد التنفيذ؛ مكتملة؛ مُلغاة	الوثائق المساندة
والسلوكي وتعميمها لدعم عمليات تطوير البرامج على الصعيد القطري.				
<p>توصية التقييم 5 (توفير الأدلة المتعلقة بالتغيير الاجتماعي والسلوكي واستخدامها): زيادة إيلاء الأولوية وتوفير التمويل في ما يتعلق بتوفير الأدلة المتعلقة بالتغيير الاجتماعي والسلوكي واستخدامها.</p> <p>إجراءات محددة موصى بها:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. ينبغي لليونيسف أن تدرج قسماً يتناول توفير الأدلة المتعلقة بالتغيير الاجتماعي والسلوكي في جميع مقترحات التمويل. وينبغي استعراض المقترحات من قبل مسؤول معني بتنسيق التغيير الاجتماعي والسلوكي ومسؤول معني بالتخطيط أو الرصد أو التقييم. 2. بالاستناد إلى التوصية السابقة التي تتعلق بتخصيص 1 في المائة من جميع الميزانيات البرنامجية للتقييم، يُنصح بتخصيص 3 في المائة على الأقل من جميع مقترحات توفير الأدلة المتعلقة بالتغيير الاجتماعي والسلوكي، بما فيها البيانات والرصد والبحث والتقييم وإدارة المعارف. وقد تكون النسبة المئوية الدقيقة المخصصة أعلى، استناداً إلى تقييم خاص بالبرامج بشأن مساهمة الأدلة الاجتماعية والسلوكية في توفير النتائج. 3. ينبغي للفريق التقني العالمي لليونيسف المعني بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي إجراء تقييمات أولية لفهم القدرات والأنظمة الحالية لجمع البيانات الاجتماعية والسلوكية على الصعيدين الإقليمي والوطني. 4. ينبغي لليونيسف الاستثمار في بناء قدرات الجهات الفاعلة الوطنية ودون الوطنية لفهم ماهية الأدلة الاجتماعية والسلوكية وسبب استخدامها. 5. ينبغي لليونيسف الاستثمار مباشرة في إنشاء أنظمة جمع البيانات الاجتماعية والسلوكية إذا لم تكن قائمة بالفعل. وقد يؤدي ذلك إلى الدعوة إلى اعتماد مؤشرات اجتماعية وسلوكية في الأنظمة القائمة وتمويلها، وبناء قدرة الجهات الفاعلة المحلية على جمع البيانات وتحليلها، و/أو تعزيز الشراكات بين الجامعات المحلية أو مؤسسات البحوث والحكومات. 6. ينبغي لليونيسف مواصلة استثمارها في بناء قدرات رصد وتقييم التغيير الاجتماعي والسلوكي، والتوصية بالاضطلاع باستثمارات إضافية في بناء القدرات المتعلقة بتقييم أثر التغيير الاجتماعي والسلوكي والرؤى السلوكية والبحوث التكوينية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لليونيسف الاستثمار في بناء القدرات لتوفير الأدلة المتعلقة بالتغيير الاجتماعي والسلوكي في السياقات الإنسانية، بما في ذلك نشر الأمثلة ودراسات الحالة التي تركز على تعزيز الأنظمة وبناء القدرات في السياقات الإنسانية. وينبغي نشر هذه الأدلة والترويج لها من خلال المنصات القائمة لتوفير المعارف وتبادلها، مثل منصة العلوم الاجتماعية في العمل الإنساني. 				

الإجراء	الأقسام المسؤولة	تاريخ الإكمال المتوقع	الإجراءات المتخذة ومرحلة التنفيذ: رهن البدء؛ قيد التنفيذ؛ مكتملة؛ مُلغاة	الوثائق المساندة
<p>ردّ الإدارة: موافقة بشكلٍ جزئي. توافق اليونيسف على جميع التوصيات المحددة باستثناء الإجراء الموصى به 2-5، إذ أن تحديد مثل هذه النسب السنوية المحددة أمر صعب من الناحية العملية، ويمكن أن يفضي إلى سابقات غير مرغوب فيها وكذلك عواقب غير مقصودة في حال تراجعت المستويات الحالية للتمويل المتعلقة بتوفير الأدلة المتعلقة بالتغيير الاجتماعي والسلوكي عما هي عليه حالياً.</p> <p>ما برحت اليونيسف رائدة في توفير الأدلة من خلال التقييمات المجتمعية السريعة، والدراسات الاستقصائية السلوكية الكبيرة، وعلوم السلوك التطبيقية، واستخدام النُهُج الأنثروبولوجية والاجتماعية. وفي هذا السياق، تعترم اليونيسف التمسك بهذه النُهُج وتعزيز قيادتها الفكرية في هذا المجال.</p>				
<p>وضع استراتيجية لتوفير الأدلة الاجتماعية والسلوكية على نطاق اليونيسف وتنفيذها</p> <p>يشمل ذلك إدماج البيانات الاجتماعية والسلوكية في آليات توفير الأدلة وعمليات التخطيط في المكاتب القطرية، فضلاً عن تحسين إدماج النتائج والمؤشرات الاجتماعية والسلوكية عبر القطاعات؛ وتعزيز قدرات التغيير الاجتماعي والسلوكي في شعبة البيانات والتحليل والتخطيط والرصد والوظائف الإقليمية ذات الصلة؛ وإدماج البيانات السلوكية في استقصاءات الأسر المعيشية على الصعيد العالمي؛ وتعزيز قدرة الشركاء الوطنيين في ما يتعلق بجمع البيانات الاجتماعية والسلوكية وتحليلها.</p>	<p>فريق البرامج؛ الفريق التقني العالمي المعني بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي؛ شعبة البيانات والتحليل والتخطيط والرصد؛ مركز إبنوشينتي للأبحاث التابع لليونيسف؛ مكتب برامج الطوارئ؛ المكاتب الإقليمية</p>	<p>الربع الثاني من عام 2025</p>	<p>قيد التنفيذ</p>	
<p>توصية التقييم 6 (تعزيز القدرات الخارجية): الاستثمار في تعزيز أنظمة التغيير الاجتماعي والسلوكي وقدراته لدى الشركاء المنفذين الرئيسيين، ولا سيما الحكومات.</p> <p>إجراءات محددة موصى بها:</p>				

الإجراء	الأقسام المسؤولة	تاريخ الإكمال المتوقع	الإجراءات المتخذة ومرحلة التنفيذ: رهن البدء؛ قيد التنفيذ؛ مكتملة؛ مُلغاة	الوثائق المساندة
<p>1. ينبغي للأفرقة القطرية المعنية بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي (بدعم من الأفرقة الإقليمية) العمل معاً على تطوير نهج للمشاركة الاستراتيجية مع الوزارات التنفيذية لتحديد نواتج التغيير الاجتماعي والسلوكي بوضوح بما يتيح فرصة لإضفاء الصفة المؤسسية على التغيير الاجتماعي والسلوكي.</p> <p>2. ينبغي أن تتضمن طلبات التمويل التي تقدمها اليونيسف في ما يتعلق بالتغيير الاجتماعي والسلوكي إنشاء أنظمة متعلقة بالتغيير الاجتماعي والسلوكي تتسم بالاستدامة داخل الحكومات والأنظمة المحلية وينبغي أن تتوخى بناء قدرات مستدامة داخل هذه الأنظمة المحلية.</p> <p>3. ينبغي للأفرقة المعنية بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي على جميع المستويات أن تنظر في أساليب بناء القدرات المستدامة مثل الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية المحلية وفرص التعلم بملازمة الموظفين المتمرسين أو فرص الانتداب مع الأفرقة المعنية بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي من أجل توفير التعلم العملي أثناء العمل للشركاء الخارجيين والمسؤولين الحكوميين.</p> <p>4. ينبغي للفريق التقني العالمي المعني بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي أن يضع دليلاً للممارسات الجيدة في ما يتعلق ببناء القدرات داخل الأنظمة الوطنية يتضمن أمثلة من البلدان والبرامج التي نجحت في أن تفعل ذلك.</p> <p>5. ينبغي للفريق التقني العالمي المعني بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي تطوير قاعدة بيانات للشراكات الأكاديمية وغيرها من مبادرات تعزيز النظم بحيث يمكن للمكاتب القطرية أن تتعلم من الممارسات الجيدة، وكذلك إنشاء روابط إقليمية بين الجامعات أو المؤسسات البحثية الأخرى.</p> <p>ردّ الإدارة: موافقة. إنّ التعاون وبناء القدرات مع الحكومات والشركاء الوطنيين يشكل حجر الزاوية في عمل اليونيسف في جميع أنحاء العالم. وكما يشير التقرير، فإن الشراكات القوية مع اليونيسف حاسمة لتقديم البرامج المعنية بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي ورصد أثرها. ويمكن كذلك تعزيز قدرة اليونيسف على المشاركة مع الشركاء، بما في ذلك الشركاء الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني، من خلال إدماج التغيير الاجتماعي والسلوكي بدقة في الشراكات العامة، والمزج بين الدعوة/التأثير وقدرات جمع الأموال. وبُغية تعزيز هذا التعاون والتكامل وقدرات الشركاء، سيتم متابعة تنفيذ الإجراءات المذكورة أدناه.</p>				
<p>تنقيح التوجيهات الحالية لليونيسف والمتعلقة بالتغيير الاجتماعي والسلوكي بشأن تعزيز الأنظمة لزيادة توضيح سبل استخدام نهج التغيير الاجتماعي والسلوكي كأداة محركة من أجل التغيير النظمي</p>	<p>فريق البرامج/التغيير الاجتماعي والسلوكي؛ التعاون الوثيق مع القطاعات، بما في ذلك السياسة الاجتماعية/التمويل العام من أجل الأطفال؛ المكاتب الإقليمية</p>	<p>الربع الرابع من عام 2024</p>	<p>قيد التنفيذ</p>	

الإجراءات المتخذة ومرحلة التنفيذ: رهن البدء؛ قيد التنفيذ؛ مكتملة؛ مُلغاة	الوثائق المساندة	تاريخ الإكمال المتوقع	الأقسام المسؤولة	الإجراء
				سيركز ذلك على تعزيز التعاون بين أصحاب الحقوق والمكلفين بالمسؤوليات (التواصل من خلال الخدمات، والعاملين في الخطوط الأمامية، وآليات الحوكمة التشاركية والمساءلة) ويمكنه إثراء تقييم القدرات وجهود بناء القدرات داخلياً وخارجياً.
	قيد التنفيذ	الربع الثالث من عام 2024	فريق البرامج/الأفرقة المعنية بالتغيير الاجتماعي والسلوكي وحالات الطوارئ الصحية العامة؛ مكتب برامج الطوارئ؛ المكاتب الإقليمية	إعداد عرض برنامجي لليونيسف حول الإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية وتأييده ونشره سيستخدم العرض لتعزيز مجال القيادة العالمية هذا في جميع حالات الطوارئ (حالات طوارئ إنسانية وحالات طوارئ صحية عامة)؛ وتهيئة الاتساق عند التعامل مع الجهات المانحة والشركاء؛ والتشديد على دور القيادة على الصعيدين الإقليمي والقطري في تعزيز الإبلاغ عن المخاطر بين الوكالات وتنسيق المشاركة المجتمعية وآليات تعزيز القدرات/التنفيذ؛ وتعبئة الموارد الأساسية لتوفير قدرات تشغيلية مستقرة قابلة للاستشراق في اليونيسف؛ وإشراك اللجنة الدائمة بين الوكالات حول ترسيخ الإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية.
<p>توصية التقييم 7 (تعزيز القدرات الداخلية): إضفاء الطابع المحلي على المنافع العامة العالمية القائمة وزيادة جهود تطبيقها على الصعيد العالمي بما يكفل استيعابها بشكل أكبر بين أصحاب المصلحة على الصعيد القطري.</p> <p>إجراءات محددة موصى بها:</p>				

الإجراء	الأقسام المسؤولة	تاريخ الإكمال المتوقع	الإجراءات المتخذة ومرحلة التنفيذ: رهن البدء؛ قيد التنفيذ؛ مكتملة؛ مُلغاة	الوثائق المساندة
<p>1. ينبغي للفريق التقني العالمي لليونيسف المعني بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي والأفرقة الإقليمية المعنية بالتغيير الاجتماعي والسلوكي وضع آليات لتكييف جميع المنافع العالمية على الصعيد القطري، بما في ذلك المعايير التقنية وأدوات بناء القدرات، تُجسد السياقات الخاصة بمناطق وبلدان محددة، والنتائج الأساسية التي يسعى كل قطاع إلى تحقيقها، وكذلك الاحتياجات اللغوية لموظفي اليونيسف وشركائها.</p> <p>2. ينبغي لليونيسف، عند الاقتضاء، أن تيسر ترجمة المنافع العالمية المتعلقة بالتغيير الاجتماعي والسلوكي باللغات المحلية، بما يتجاوز نشر المنافع العالمية بعدد قليل فقط من اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وإذا تعذر تقديم ترجمة كاملة، نوصي بتضمين مسرد لتعريف المصطلحات الرئيسية باللغات المحلية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تشمل أي منافع عالمية جديدة يتم إنشاؤها في ما يتعلق بالتغيير الاجتماعي والسلوكي أنشطة التطوير والاختبار باللغات المحلية (بما يتجاوز الترجمة بعد النشر).</p> <p>3. بالنظر إلى العدد الهائل من الأدوات القائمة، ينبغي لليونيسف إيلاء الأولوية لتقييم فاعلية المنافع العالمية القائمة وإضفاء الطابع المحلي عليها بدلاً من إنشاء أخرى جديدة. بيد أنه عندما تكون هناك ثمة حاجة إلى منافع عالمية جديدة، ينبغي لليونيسف أن تكفل تصميمها باستخدام عملية تطوير مشتركة يشارك جميع المستخدمون فيها من أجل تحديد احتياجات المستخدمين والصلة المحلية والنشر منذ المراحل الأولى.</p> <p>4. ينبغي للفريق العالمي المعني بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي والأفرقة الإقليمية المعنية بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكية تيسير خطط محددة لنشر المنافع العالمية المتعلقة بالتغيير الاجتماعي والسلوكي وإضفاء الطابع المحلي عليها، ويلزم أيضاً إيلاء الأولوية لتعميم المنافع العالمية القائمة في النظم الوطنية ودون الوطنية قبل تطوير أدوات جديدة.</p> <p>رد الإدارة: موافقة.</p>				
تحديد المنافع العامة الأساسية المتعلقة بالتغيير الاجتماعي والسلوكي وإيلاء الأولوية لها من أجل التكيف وتحديد السياق على الصعيد الإقليمي، ودعم ترجمتها في اللغات ذات الصلة	فريق البرامج/التغيير الاجتماعي والسلوكي؛ المكاتب الإقليمية	الربع الرابع من عام 2024	قيد التنفيذ	

الوثائق المساندة	الإجراءات المتخذة ومرحلة التنفيذ: رهن البدء؛ قيد التنفيذ؛ مكتملة؛ مُلغاة	تاريخ الإكمال المتوقع	الأقسام المسؤولة	الإجراء
<p>توصية التقييم 8 (تعزيز الشراكات): زيادة مشاركة القطاع الخاص من أجل تحفيز مزيد من الابتكار</p> <p>إجراءات محددة موصى بها:</p> <p>1. ينبغي للفريق التقني العالمي لليونيسف المعني بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي إيلاء الأولوية للتعاون مع الأفرقة التابعة لشعبة جمع التبرعات من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه على الصعيدين العالمي والإقليمي من أجل تعزيز الفرص الرامية إلى تطوير شراكات مع القطاع الخاص ذات إمكانات عالية مرتبطة بأطر النتائج. ويجب في نهاية المطاف إدراج هذه التوجيهات في التوجيهات العملية المتعلقة بالتغيير الاجتماعي والسلوكي الموجهة للمكاتب القطرية.</p> <p>2. ينبغي لليونيسف وضع توجيهات محددة بشأن المشاركة مع القطاع الخاص، استناداً إلى أي موارد قائمة داخل اليونيسف تتعلق بالمشاركة الأخلاقية من قبل القطاع الخاص. ويلزم أن تتضمن التوجيهات توصيات حول كيفية التعريف بالقيمة التي يضيفها التغيير الاجتماعي والسلوكي إلى القطاع الخاص، ومجموعة من الممارسات الجيدة، وإطار أخلاقي للمشاركة مع الشركاء من القطاع الخاص.</p> <p>3. ينبغي لليونيسف أن تشجع بشكل منهجي على تضمين معلومات عن الشراكات في UNISON - وهي منصة عالمية تابعة لليونيسف لإدارة الشراكات المؤسسية في ما يتعلق بالعلاقات بين القطاعين الخاص والعام - بُغية إنشاء قاعدة بيانات عالمية مشتركة للشراكات على جميع المستويات مما ييسر بدوره تعزيز التعاون.</p> <p>4. ينبغي للفريق التقني العالمي المعني بإحداث التغيير المجتمعي والسلوكي والأفرقة الإقليمية المعنية بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي إعداد وتيسير تنظيم دورة توجيهية حول الدعوة والمشاركة في ما يتعلق بالتعاون مع القطاع الخاص.</p> <p>رد الإدارة: موافقة. تلاحظ اليونيسف أنه في سياق العمليات على الصعيد القطري، فإن الشراكات مع القطاع الخاص تعد أقل رسوخاً مقارنةً بغيرها. وبُغية تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص كوسيلة لتعزيز القدرات التقنية لليونيسف في البرمجة المستندة إلى السلوك وتوسيع نطاق أنشطة التوعية التي تقدمها المنظمة، ستتخذ المنظمة الإجراءات المذكورة أدناه.</p>				
	قيد التنفيذ	الربع الرابع من عام 2024	فريق البرامج/الأفرقة المعنية بالتغيير الاجتماعي والسلوكي والأفرقة المعنية بإشراك قطاع الأعمال في أعمال حقوق الطفل،	تحديد وتوسيع نطاق التعاون القائم على الشراكة مع القطاع الخاص بُغية تحقيق الموائمة مع الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لدى الشركات والاستفادة من

الوثائق المساندة	الإجراءات المتخذة ومرحلة التنفيذ: رهن البدء؛ قيد التنفيذ؛ مكتملة؛ مُلغاة	تاريخ الإكمال المتوقع	الأقسام المسؤولة	الإجراء
			الفريق التقني العالمي المعني بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي؛ شعبة جمع التبرعات من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه؛ شعبة التواصل العالمي والترويج؛ المكاتب الإقليمية؛ المكاتب القطرية	المساهمات المالية والنوعية والتقنية المحتملة المتعلقة بالابتكار المعنية بإحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي

خامساً- مشروع مُقرَّر

إِنَّ المجلس التنفيذي

- 1- يحيط علماً بالتقرير السنوي لعام 2023 عن وظيفة التقييم في اليونيسف (E/ICEF/2024/20) وردّ الإدارة عليه (E/ICEF/2024/21)؛
- 2- يحيط علماً أيضاً بتقييم نُهج اليونيسف في مجال الدعوة، وموجزه (E/ICEF/2024/22) وردّ الإدارة عليه (E/ICEF/2024/23)؛
- 3- كما يحيط علماً بتقييم استثمارات اليونيسف في تنمية القدرات المؤسسية من أجل إحداث التغيير الاجتماعي والسلوكي، وموجزه (E/ICEF/2024/24)، وردّ الإدارة عليه (E/ICEF/2024/25).